CD/PV.473
11 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١١ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (إندونيسيا)

GE.88-63936/١٣٢٤ب

الرئيس :(الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٣ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٣ من جدول الأعمال وعنوانه " منع نشوب حرب نووية بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " . وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في اثارة أي مسألة ذات صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو إيطاليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونيجيريا . أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول على القائمة ، ممثل إيطاليا ، السفير بوغلييسي .

السيد بوغلييسي (إيطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود ، وأنا أتكلم لأول مرة منذ بداية دورتنا الصيفية ، أن أشارك في التهاني الحارة والتمنيات الطيبة التي وُجّهت إليكم من المتكلمين الذين سبقوني ، بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس . ونحن لدينا أتم الثقة في مقدرتكم الشخصية على توجيه أعمالنا ، وأود أن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد الإيطالي خلال هذا الشهر . كذلك فإنني أود أن أعرب عن تقديري لسلفيكم الموقرين ، السفير تيجا من الهند والسفير ميستر من هنغاريا .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزملاء آخرين انضموا إلينا مؤخرا - السفراء كوستوف من بلغاريا ، وريورو من كينيا ، ودي ريفيرو من بيرو . وأتمنى لزملائنا الذين يغادروننا أو الذين غادروا جنيف مؤخرا والذين نقدّر تعاونهم بالغ التقدير كل التوفيق في مهامهم الجديدة .

لقد استؤنفت الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح في إطار سياسي دولي ما زال يتميز بديناميات تفاوضية متواصلة - ثنائية ومتعددة الأطراف - بشأن قضايا نزع السلاح . وقد سُجّل بصفة خاصة حدثان رئيسيان في ميدان تحديد الأسلحة : قمة موسكو ، ودورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وقد أكد الحدث الأول تماما الاتجاه الإيجابي للعلاقات بين الشرق والغرب . والحق أن المغزى السياسي لاجتماع القمة الرابع بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف هو ، من وجهة نظرنا ، مؤشر على مزيد من الاستقرار في الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتفاهما أعمق بين الدولتين العظميين بشأن قضايا نزع السلاح . وفي إطار هذه التوقعات المشجعة ، نعتقد أن أوجه الالتقاء التي تم التوصل

إليها في موسكو بشأن الحد من التفجيرات النووية وحظر الأسلحة الكيميائية لها مغزى خاص ، ومن المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على تقدم أعمالنا .

وإن اتفاق موسكو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب المشتركة للتحقق والعزم الذي أكده زعيما هذين البلدين على التوصل إلى نتائج فورية بشأن فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، يشكّلان إسهاما رئيسيا تجاه إحراز مزيد من التقدم بشأن هذين البندين في هذا المحفل .

وقد عُقدت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك في سياق الاتجاه الواعد في العلاقات بين الدولتين العظميين . وكما أكد الوزير أندريوتي في كلمته ، فإن الحكومة الايطالية قد توقعت أن تتيح الدورة فرصة لإضفاء زخم جديد على عملية السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح وذلك بمنع حدوث جمود في المفاوضات المتعددة الأطراف وهو ما يتناقض مع الدينامية الموجودة على الصعيد الثنائي . ونحن نرى أنه لإضفاء الزخم على المفاوضات المتعددة الأطراف فإن من الضروري بصفة خاصة أن نبحث بالتخيل والواقعية ـ كما ذكر ذلك أيضا الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه الافتتاحي في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ـ عن طريقة التوفيق بين شتى الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول .

وعلى الرغم من أنه لم يتحقق قبول مشروع الوثيقة الختامية بتوافق الآراء والموافقة عليها ، فإننا نعتقد أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لم تأت مخيبة تماما للأهداف التي أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة . فنحن نرى أن الدورة الاستثنائية الثالثة قد أتاحت بالفعل فرصة هامة للتأمل ؛ فهي على الأقل قد أسهمت في التوّصل إلى تحديد أكثر دقة للصعوبات القائمة وللخيارات التقنية والسياسية لحلها ، في إطار الالتزام العام ، المكرر الاعلان عنه ، بالحوار والحل التوفيقي ـ الأمر الذي لم يزايلنا إلا خلال المرحلة الأخيرة من عملنا .

ولو كان من الصحيح أن نستنبط هذا الدرس من الدورة الاستثنائية ، فاننا مع هذا نعتقد أن ثمة حاجة إلى إقامة نمط مفيد من التزاوج التهجيني بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف . ويبدو لنا أن ثمة عنصراً ثانياً يستحق النظر فيه ويُستقى من الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح هو تأكيد أن المنازعات الاقليمية تعوق بشكل جوهري تحقيق تقدم ذي بال على طريق نزع السلاح . فبدون تخفيف التوترات التي تولدها هذه المنازعات ، يصعب الأمل في أن تحرز عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف تقدما بخطوات ثابتة . لذا فنحن نرى أن من الملائم النظر في الحلول القادرة على منع استخدام القوة ، باعتبارها الأمر المناسب لتحقيق تحديد الأسلحة وكذلك نزع السلاح .

وفيما يتعلق بقضية التجارب النووية ، فقد سجلت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح تلاقياً معينا في الآراء بخصوص إعادة تأكيد الهدف من وقفها ، في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي . كذلك سُجّل اتجاه عام بشأن الدور الذي يجب على مؤتمر نزع السلاح القيام به في هذا الميدان ، جنبا إلى جنب مع الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالفعل في مفاوضاتهما الثنائية .

وبمناسبة قمة موسكو المعقودة بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف ، فقد أمكن ملاحظة إحراز بعض التقدم المهم في المفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض ترساناتيهما من الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهذا أساس جيد لاحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح النووي بين الدولتين العظميين في سياق الحفاظ على أمن لا يتضاءل . غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد أبرما في موسكو اتفاقا مفصلا بشأن التجارب المشتركة للتحقق . ومن المؤكد أن هذا يمهد الطريق - في إطار تدابير التحقق المتفق عليها والفعالة - نحو التصديق على معاهدة عتبة حظر التجارب لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، ونحو إجراء مفاوضات لاحقة بشأن زيادة الحد من التجارب ، من حيث القوة التدميرية والعدد . ونحن نعتبر مثل هذا النهج المتدرج والعملي أنسب ما يكون لضمان المتطلبات الأمنية العامة ، وهو لذلك يُحتمل أن يتيح إنجازا تدريجيا لهدف وقف جميع التجارب النووية .

وتقودنا هذه التطورات إلى الأمل في أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح استئنافاً حقيقياً أعماله بشأن هذه القضية . وينبغي أن تكون نقطة البداية هي إجراء مناقشة بشأن الجوانب الموضوعية للحظر المقبل - مثل مداه ونظام التحقق - بما يتمشى مع المقترحات الخاصة بالولاية وبرنامج العمل والمقدمة من المجموعة الغربية . ونحن نعتقد أن الانطلاق من نهج واقعي ، يقوم على الدراسة الدقيقة للقضايا العملية ، هو وحده الذي يجعل من الممكن إرساء الأسس التي لا غنى عنها للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن مسائل لها هذه المضامين الاستراتيجية والأمنية الواسعة النطاق . ونحن مقتنعون بأن الإسهام الذي يمكن لفريق الخبراء العلميين أن يقدمه في تحديد نظام عام وفعال للتحقق ستكون له أهمية رئيسية . وإن تدابير التحقق الملائمة ، القادرة على ضمان احترام الأطراف كافة للاتفاقات ذات الصلة بالموضوع ، تمثل عنصراً رئيسياً في عملية تدريجية تهدف إلى إبرام حظر شامل للتجارب النووية .

وقد أشار وزير الخارجية الإيطالي ، في خطابه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، إلى الاقتناع الراسخ لدى الحكومة الإيطالية بأنه في إطار نزع السلاح العام الكامل - لا بد من تكريس الفضاء الخارجي تماما للأغراض السلمية وأعرب

الوزير أندريوتي ، بصفة خاصة بهذه المناسبة ، عن أمله في أن يحقق مؤتمر نزع السلاح بعض التقدم في هذا المضمار ، على الرغم مما ينطوي عليه الأمر من صعوبات سياسية واستراتيجية وتكنولوجية لا يمكن إنكارها .

ولقد تمكّنا ، خلال أعمال الدورة الاستثنائية من ملاحظة وجود تلاق في الآراء سواء بشأن وجوب أن يكشف مؤتمر نزع السلاح جهوده في هذا المجال وبشأن المسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول فيما يتعلق ببلوغ هدف استخدام الفضاء في الأغراض السلمية . وأحد الإسهامات الهامة - إن لم تكن الحاسمة تماما - في تقدم المناقشات في هذا المحفل ربّما يُستقى من التطور الإيجابي للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونحن نأمل من الأعماق أن يتم الاتفاق على نهج مشترك في المباحثات الثنائية الجارية حاليا في جنيف ، وفيما يتعلق أيضا بالعلاقة بين الهجوم والدفاع .

وفيما يخص امكانية أن يحدث عما قريب في هذا القطاع أيضا من نزع السلاح تقارب بين الموقفين الأمريكي والسوفياتي ، يبدو لنا أن المبادرة الجديدة في ميدان التعاون في الفضاء من أجل الأغراض المدنية ، والمتفق عليها في قمة موسكو مؤخرا ، تبرر بعض التفاؤل . وفي أثناء انتظار تحقق هذه التطورات المرغوبة في المفاوضات ، يظل من المهم أن يقوم مؤتمر نزع السلاح ، عن طريق هيئته الفرعية ، بمواصلة الأعمال المضطلع بها حتى الآن . فمن ناحية ، ينبغي أن يحدد المؤتمر بمزيد من التفصيل شتى جوانب النظام القانوني الذي ينطبق على تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ، وينبغي له من الناحية الأخرى أن يدرس بعض الأنشطة التي يجري القيام بها في الفضاء في الوقت الحاضر .

وفيما يتعلق بالنظام القانوني ، فإننا نرى أنه ما زال من الضروري إجراء دراسة متعمقة بغية تحديد بعض الجوانب التكنولوجية بطريقة لا يشوبها غموض ، والتوصل إلى تفهم أكثر دقة للمدى والأهداف الحقيقية للقواعد المستقبلية في ميدان تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي . بيد أننا نود في هذا السياق ، أن نبرز الإسهام الرئيسي في تعزيز النظام القانوني القائم ، وهو الالتزام الذي يُستمد من الالتزام الأكثر صرامة بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يتكون منها هذا النظام ، فضلا عن الانضمام إلى هذه الاتفاقات على نطاق أوسع . وبالإضافة إلى المواضيع القانونية ، فإننا نعتقد أنه ينبغي إحراز بعض التقدم في ميدان التحقق وطرائق ضمان الامتثال للاتفاقات .

وختاما ،فإننا نود التأكيد على أنه - تمشيا مع نهج واقعي وروح تعاون متجددة - ينبغي ألا تغيب عن البال في تفكيرنا المشترك بشأن الفضاء الخارجي

التطورات الآخذة في التبلور في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع بلوغها نتيجة ايجابية .

وثمة بند آخر في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ظهرت بشأن أوجه تلاق هامة في الرأي خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح هو فرض حظر عام على الأسلحة الكيميائية . وبالفعل فان دورة الربيع الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح تبدو لنا وقد حققت مزيدا من التقدم في تحليل المسائل الهامة التي لم تحسم بعد ، وهكذا بينت أن أمامنا الآن فرصة ملموسة لنزيل مرة وإلى الأبد التهديد الخطير للسلم ولرفاه البشرية المتمثل في هذه الطائفة من الأسلحة البشعة بوجه خاص .

وتشير الأحداث الإقليمية المفجعة الأخيرة إلى مدى خطر انتشار الأسلحة الكيميائية . وهي تثبت كذلك أن هذه الأسلحة لا تشكل تهديدا محتملا فحسب بل إنها كذلك سهلة الاستخدام فتوقع آثارا مدمرة على السكان المدنيين ؛ لذلك فنحن نعتقد أنه لا بد من تكثيفها الجهود الجارية لكي تضفي على عملية التفاوض زخما أكبر . وإن وصول جهدنا إلى نتائج في أقصر وقت ممكن لازم للحل التعاوني لصعوبات التفاوض الرئيسية هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يتيح استجابة كافية لشواغل كثير من الحكومات ولتساؤلات الجمهور القلقة .

وما زال يتعين أن نحدّد بعض جوانب الحظر ، وبصفة رئيسية ما يتطلب منها مزيدا من العمل السياسي والقانوني وأذكر في المقام الأول نظام بتدمير الأسلحة الكيميائية وكذلك شتى القضايا التي ينطوي عليها الجانبان المتمثلان في الولاية القضائية والمراقبة في الحظر المقبل . وثمة جوانب أخرى ، كالتحقق من تدمير الترسانات ومراقبة الأنشطة الصناعية المسموح بها والخاضعة لنظام الحظر ، أصبحت مقبولة على نطاق أوسع من حيث المبادئ الأساسية المتعلقة بها . بيد أن عدداً من الآثار التقنية وارد أيضا وما زال يتطلب النظر فيه بصورة متعمقة وافية وتحديده تحديدا نهائيا .

ونحن نرى أن هذا المجال يتيح التوصّل إلى حلول مبتكرة وواقعية أيضا . وسيعتمد الاتفاق بشأنها بقدر كبير على الطبيعة العملية والجامعة للأسس تقوم عليها هذه الحلول . وبصفة خاصة فإنني أشير إلى ضرورة إجراء تقييم ملائم ومناسب من حيث التوقيت للآثار التي قد تلحقها التطورات التكنولوجية بتلك المركبات الكيميائية الواقعة على الخط الفاصل بين المواد الكيميائية السامة والمواد الكيميائية التي لا تقع أغراضها في نطاق الحظر ؛ ووضع تعريف صحيح لخصائص مرافق الإنتاج التي يمكن أن تعمل على الهامش بين الإنتاج القانوني والأنشطة المحظورة بموجب الاتفاقية ، وتحديد

الإجراءات والاساليب والمعدات (ولا سيما أكثرها ابتكارية) التي يمكن استخدامها للتحقق من الانتاج الصناعي ومراقبته ؛ والطرائق المستخدمة في حماية براءات الاختراع الصناعية وأية معلومات سرية تتعلق بالانتاج حين يكون المصنع خاضعا للتفتيش أو الرقابة .

وإن التحديد المفصل للمسائل التقنية العديدة الملازمة لهذه المشاكل يمكن أن يفيد من تعاون العلماء والخبراء من جميع البلدان المعنية تعاونا على نطاق أوسع في تحليلها . وقد سلّم بضرورة قيام هذا التعاون العلماء المجتمعون في محفل عقده في روما في شهر أيار/مايو الماضي مركز إيتوري ماجورانا ، وهو رابطة علمية إيطالية مشهورة مكرسة للنهوض بالعلاقات الاكاديمية الدولية .

ونظرا إلى قصر مدة هذا الاجتماع فانه لم يهدف إلى تقديم حلول شاملة للمشاكل العديدة المذكورة أعلاه . بل كان الهدف منه هو إبراز بعض المبادئ التوجيهية المنهجية القادرة على تحسين فعالية التعاون الدولي بشأن عدد من الجوانب الحاسمة الاهمية الملازمة لحظر الاسلحة الكيميائية . ويجري الآن نشر تقرير عن هذه الاعمال ونعتزم تقديمه إلى المؤتمر في حينه . وإلى أن يحدث ذلك فقد يكون من المفيد أن نقدم بعض الاشارات إلى النتائج التي توصل إليها العلماء الدوليون الذين شاركوا في هذا المحفل . فلقد أشاروا إلى الحاجة ذات الاولوية إلى الإسراع بتحديد إجراءات التحقق والمراقبة ، وإلى الحاجة الملحة إلى المبادرة بإقامة تعاون أوسع بين العلماء والخبراء من جميع البلدان المعنية بغية حل المشاكل المذكورة ؛ وفي هذا الإطار أشاروا إلى الفائدة التي يتسم بها تركيز البحوث على إمكانية التوحيد القياسي لأساليب التحليل وأدواته وإجراءات التحقق ؛ واستصواب تصور تدابير لمراقبة البحث والتطوير ، في المستقبل ، للعوامل الكيميائية السامة منعا لتطوير أسلحة كيميائية جديدة ، وكذلك لدراسة صياغة قائمة معلنة بالعوامل الكيميائية التي يمكن أن تنشأ عنها مخاطر محتملة على استقرار وفعالية الحظر الجاري التفاوض عليه ؛ وأخيرا ، مدى فائدة الاسهام الذي يمكن أن يقدمه اللجوء المنهجي إلى أسلوب تجريبي لتقييم الإجراءات المستخدمة بمقتضى المادة السادسة من المشروع الحالي للاتفاقية (ولا سيما فيما يتعلق بالقائمة الحرجة للسلائف الرئيسية) وذلك بمساعدة من الخبراء الدوليين .

ونحن نعتقد أن هذه الاشارات - بالنظر إلى سلطة واستقلالية المصادر المستقاة هي منها والتي تمثل كذلك مجموعة واسعة من الآراء - تستحق الاهتمام الدقيق وتستأهل النظر فيها من وجهة نظر عملية وملموسة . لذا فإن إيطاليا تبحث إمكانية الإسهام الوطني في هذا الاتجاه . ونحن ندعو الدول الأعضاء في المؤتمر أن تستمد من الإشارات

السالفة ما يشجع على مواصلة زيادة التصميم على المضي في الطريق الموصلة إلى حل الصعوبات التقنية التي ما زالت تحول بيننا وبين الفراغ من مشروع المعاهدة التي تستهدف فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية . وسيمكن بلوغ ذلك فعلا اذا اتفقنا على أن نسترشد بروح تعاونية حقا .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاكين .

السيد نازاكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة من الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد كان من نصيبكم أن تتولوا الرئاسة في شهر له دور خاص في تاريخ العصر النووي . ففي ٦ آب/أغسطس ١٩٤٥ تعرضت هيروشيما لقصف ذري ، وتبعتها نغازاكي في ٩ آب/أغسطس . ويلف الاسى الشعب السوفياتي ، هو البشرية جمعاء ، بسبب الخسائر التي تكبدها الشعب الياباني نتيجة لاستخدام الاسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة . وقد واجهت مأساة هاتين المدينتين اليابانيتين العالم بأسره بالحقيقة المرة وهي أن البشرية قد دخلت العصر النووي . ومن المفارقات البشعة أن يستخدم أعظم انجازات العلم ، وهو تفتيت نواة الذرة ، في ايجاد أسلحة التدمير الشامل وليصبح تهديدا لبقاء البشرية نفسه .

وفي الوقت ذاته ، فإن شهر آب/أغسطس يشهد أحداثا ذات طبيعة مختلفة تماما ، توحي بالأمل والتفاؤل . ففي ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ أبرمت معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، في حين أنه في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ وهو اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين لمأساة هيروشيما ، أعلن الاتحاد السوفياتي وقفه للتجارب النووية من جانب واحد وظل ملتزما بذلك بصرامة لمدة ١٨ شهرا . وأخيرا يأتي اليوم التاريخي ، يوم ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛ فعند منتصف النهار بتوقيت موسكو ، وفي منطقة تجارب تقع إلى الشمال الغربي من مدينة ساريوزيك ، تم تدمير مجموعة من أربعة صواريخ من طراز OTR-22 وهي الدفعة الأولى من ٢٤٠٠ صاروخ نووي سوفياتي وأمريكي من المقرر إزالتها بمقتضى معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وقد قضت البشرية ٣٣ عاما كيما تنتقل من نقطة أول استخدام لأسلحة نووية إلى نقطة البدء في تدميرها .

إن الكلمات التالية قد نُقشت على النصب التذكاري في هيروشيما : " ارقدوا في سلام ؛ فلن يتكرر الخطأ أبداً " . ومن الأمور الجادة في هذا الاتجاه معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي يمقتضاها سيجري ، وفقا لحسابات الخبراء إزالة

ما يعادل ٠٠٠ ٣٣ قنبلة من طرازقنابل هيروشيما ، من الترسانات النووية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على مدى ثلاثة أعوام . وهذا لا يشكل في مجموعه سوى ٤ في المائة من مخزونات الأسلحة النووية لدى الطرفين . ولكنه مجرد بداية . وقد جاء إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى كنتيجة مادية ملموسة للتغيرات التي حدثت خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية في موقفنا بشأن قضايا نزع السلاح باعتبار ذلك جزءا من إعادة هيكلة عميقة شاملة تجري في بلدنا . وتأتي التغيرات في مجال السياسة الخارجية نتيجة للتغيرات الداخلية التي تحدث في حياتنا . وبعبارة أخرى فإن التغيرات الرئيسية داخل وطننا قد استلزمت الأخذ بنهج جديدة إزاء الشؤون الدولية أيضا .

وكان من الضروري إزاء التحدي النووي الذي واجهناه نحن والعالم الاشتراكي بأسره أن نحقق التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . وقد تم إنجاز ذلك . لكننا في الوقت الذي نكرس فيه موارد واهتمامات هائلة للجانب العسكري ، لم نكن دائما نفيد من الفرص السياسية التي أتاحتها التغيرات الجوهرية في العالم لضمان أمن الدولة وتخفيف التوتر وتحقيق التفاهم المتبادل بين الأمم . ونتيجة لهذا ، فقد سمحنا لأنفسنا أن ننجر إلى سباق للتسلح لا يمكن إلا أن يؤثر على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد وعلى وضعه الدولي . وفي الوقت نفسه ، كان سباق التسلح يقترب من نقطة حرجة . ولولا أننا لم نقلب منطق هذا التسلسل للأحداث ، لكنا قد وجدنا أنفسنا بالفعل على شفا المواجهة العسكرية . وكانت هذه هي نقطة البداية لما نسميه الآن التفكير السياسي الجديد .

وبتحليلنا للعالم المعاصر أدركنا بجلاء أكثر أن العلاقات الدولية ، دون أن تفقد طابعها الطبقي ، تتخذ على نحو متزايد شكل العلاقات بين الأمم . ولاحظنا تنامي دور الشعوب والأمم والكيانات الوطنية الجديدة الآخذة في الظهور في الشؤون العالمية . وهذا يعني أنه لا سبيل إلى تجاهل اختلاف المصالح في الشؤون الدولية . ومن وجهة نظر الوقت الحاضر الذي يتسم بتصاعد التهديد النووي وارتفاع حدة المشاكل العالمية الأخرى واصطباغ جميع العمليات في العالم بصبغة دولية تدريجيا ، وهو العالم الذي يزداد تكاملا وترابطا على الرغم من جميع متناقضاته فإننا قد التمسنا تفهما أعمق للعلاقة المتبادلة بين الطبقات ومصالح البشرية جمعاء . وأدى بنا ذلك إلى نتيجة مفادها أن للقيم الإنسانية المشتركة أولوية في عصرنا هذا . وفي الواقع فإن بقاء الحضارة ذاته قد أصبح الآن المشكلة العالمية الرئيسية .

وفي تقييمنا أن ثمة اتجاهات مؤاتية معينة يمكن ملاحظتها في الحياة الدولية في الوقت الحاضر . ويتجلى ذلك في الهبوط الناشئ في المواجهة ، وفي الاتصالات

المتنامية بين دول الشرق والغرب ، وفي تهيئة المتطلبات الأساسية لكبح جماح سباق التسلح وتسوية المنازعات الإقليمية . وفي الوقت ذاته ، فإنه لم يحدث بعد أي تغير جذري نحو الأفضل . وما زالت الحالة في العالم معقدة ومتناقضة . وما زالت هنالك أعداد كبيرة من الأسلحة النووية ، وتتواصل التجارب النووية ، ويجري انتاج أنواع جديدة من الأسلحة ، ولم يُزل بعد خطر إفناء البشرية بل والحياة ذاتها على كوكبنا . وهذا هو السبب في أن القضية الجوهرية في عصرنا هي منع نشوب الحرب ، ووقف سباق التسلح ، والتحرك الحاسم نحو نزع السلاح ، وأولا وقبل كل شيء ، نزع السلاح النووي .

لقد اعتمد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي نهج القيادة السوفياتية إزاء مشكلة إزالة خطر الحرب عن طريق الحوار الصريح البنّاء ، ونزع السلاح الأمر الذي فتح الطريق أمام إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وتحقيق تحول إلى المستوى العملي في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية .

وإذ أنتقل إلى القضايا المتعلقة بأنشطة مؤتمر نزع السلاح ، فإنني أود أن أبدأ بالحالة في المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . فخلال فترة التوقف السابقة لاستئناف المفاوضات وقعت أحداث هامة - أهمها اجتماع القمة السوفياتي - الامريكي والدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . فقد احتلت القضايا التي ينطوي عليها حظر الأسلحة الكيميائية مكانا بارزا في اجتماع كبار قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وكذلك في الدورة الاستثنائية . وأكد البيان المشترك الصادر بشأن الاجتماع السوفياتي الأمريكي في موسكو على استمرار الضرورة الملحة لإبرام اتفاقية فعالة بشأن فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه بفعالية ، ويكون عالميا حقا ، بحيث يشمل جميع الدول القادرة على حيازة الأسلحة الكيميائية . ولا ريب أن المشتركين في المؤتمر يأخذون في اعتبارهم الاهتمام الكبير المبدى فيما يتعلق بمفاوضات الأسلحة الكيميائية في الدورة الاستثنائية الثالثة . فلم يكن هناك وفد واحد لم يتناول قضية حظر هذه الأسلحة . وهكذا فإن المفاوضات قد استؤنفت في ظروف سياسية مواتية للغاية . والمهم الآن هو التوصل إلى نتائج وترجمة هذه الظروف إلى لغة الاتفاقات المحددة بشأن القضايا التي ما زالت لم تُحسم . ومن بين هذه القضايا التي لم تُحسم ، أذكر قبل كل شيء مشكلة عدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعات التجارية . وهذه المسألة معقدة ولو لم يكن لسبب إلا ضرورة وضع نظام يكون فعالا من ناحية عدم إنتاج أسلحة كيميائية وفي الوقت ذاته لا يعوق التطوير الطبيعي للكيمياء من أجل الأغراض السلمية . وأحد جوانب هذه المشكلة هو كفالة سرية المعلومات المتعلقة بالمرافق والتي يلزم تقديمها إلى الأمانة التقنية . ونحن نشترك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل

كندا الموقر ، السفير مارشاند ، ومفاده أن من الضروري النظر في دراسة الطرق العملية لحماية هذه المعلومات ، على أن يكون ذلك بطبيعة الحال دون الإخلال بالتنفيذ الفعال للاتفاقية المقبلة . وثمة إسهام ايجابي في النظر في هذه القضية قد قدمه اجتماع ممثلي الصناعات الكيميائية الذي عُقد في تموز/يوليه .

ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا أنه عند حل مشكلة عدم الانتاج ، فإن علينا أن نتناول أشكالا أخرى من الملكية ، الخاصة منها والعامة . وبعبارة أخرى ، فإن للاختلافات في النظم الاجتماعية للدول صلة مباشرة بهذه القضية . ومن الواضح أن هذا العنصر متداخل أولا وقبل كل شيء في الطبيعة المعقدة للبحث عن حل مقبول بصورة متبادلة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المدرجة في الجدول رقم ١ . وكما تعلمون فإننا قد اقترحنا أن يجري تركيز جميع الانتاج المباح من هذه المواد الكيميائية في مرفق صغير واحد متخصص لدى كل طرف من الأطراف .

ونحن ننطلق من منطلق مفاده أنه لا ينبغي أن تقتصر الاتفاقية على كفالة تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة اليوم ، بل ينبغي كذلك أن تمنع ظهور أنواع جديدة من هذه الأسلحة في الغد تكون أكثر خطورة وتظل بالاضافة إلى ذلك أصعب في التحقق منها . وينبغي أن تتضمن الاتفاقية ضمانات ضد عودة هذه الوسيلة من وسائل التدمير الشامل . ويعتزم الوفد السوفياتي مواصلة مشاركته النشطة في السعي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة يكون مقبولا من جميع الأطراف .

إن التجربة التي اقترح الوفد السوفياتي اجراءها في المصانع الكيميائية يمكن أن تؤدي دورًا مفيداً في اتمام التوصل إلى اتفاق بشأن نظم التحقق من عدم انتاج أسلحة كيميائية . ونحن نلاحظ مع الارتياح أن الاهتمام بهذه التجربة يتنامى وأن الأعمال التحضيرية لها قد دخلت مرحلة عملية . وما زال ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة النووية ومرافق الانتاج دون حل . ومن المهم في الوقت الذي يجري فيه وضع ترتيب التدمير أن يُراعى بدقة مبدأ عدم الانتقاص من أمن الدول . ونحن نرى أن الخطوة التالية ينبغي أن تكون إتمام الأعمال المتعلقة بتضمين "النص المتطوّر" تضمينا عضويا في الأجزاء الملائمة منه في الوثيقة السوفياتية ـ الامريكية بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المقدمة في نيسان/ابريل من هذا العام .

ومما يؤسف له أننا لم نحرز بعد تقدما بشأن المادة العاشرة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الوقاية من الأسلحة الكيميائية . وهذه مشكلة هامة ترتبط بأمن الأطراف في الاتفاقية وتستأهل الدراسة الجادة . وبالنظر إلى أن موقفنا من محتوى المادة العاشرة مرن ، فإن بوسعنا تأييد وضع أحكام بشأن

تدابير جماعية تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية لمقاومة استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها ، بما في ذلك القيام في إطار الاتفاقية بانشاء جهاز متعدد الأطراف للمساعدة المتبادلة فيما بين الدول الأطراف في هذا المجال . ومن رأينا أن إحدى طرق حل هذه المشكلة يمكن أن تتمثل في إبرام اتفاقات خاصة بين الدول الأطراف والأمانة التقنية تحدد أشكال وأنواع وترتيب تقديم المساعدة طبقا لمقررات المجلس التنفيذي .

إن الوفد السوفياتي مستعد أيضا للموافقة على أن تتضمن الاتفاقية أحكاما بشأن التعاون فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية على أساس اتفاقات طوعية ثنائية ومتعددة الأطراف . وفضلا عن ذلك فإننا نعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن حظر الهجمات العسكرية على ما يخص الدول الأطراف من مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق التدمير وغيرها من المرافق المعلن عنها في الاتفاقية والتي تشملها هذه الاتفاقية من شأنه الإسهام في تعزيز أمن الدول الأطراف في الاتفاقية والتنفيذ الفعال للاتفاقية .

ويلاحظ الوفد السوفياتي مع الارتياح ما أحرز من تقدم في وضع أحكام الاتفاقية المتعلقة بتعيين مفتشين لعمليات التفتيش بالتحدي ، فضلا عن فحص التقارير المقدمة من أفرقة التفتيش المضطلعة بعمليات التفتيش هذه . ونأمل أن يمكّن هذا التقدم في المستقبل القريب جدا من الانتقال إلى النظر في المشاكل الرئيسية في المادة التاسعة التي لا تزال تحول دون اعتمادها . وفي ذهني الآن قبل كل شيء الحاجة إلى تضمين الاتفاقية أحكاما تكفل التفتيش الاجباري بالتحدي دون حق الرفض بناء على طلب أية دولة طرف في الاتفاقية عند أية نقطة وفي أي مرفق تابع لطرف آخر . كذلك فإننا ننطلق أيضا من فهم مفاده أنه ينبغي ألا تخل إجراءات التفتيش بالتحدي إطلاقا بمبدأ التحقق الإجباري والفعال .

وفي رأينا أنه قد آن الأوان للتصدي بفعالية للقضايا المرتبطة بتكوين المجلس التنفيذي والجوانب الأخرى لإنشاء وأنشطة الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك القضايا المالية . ونرى على وجه الخصوص أن فكرة إمكانية تقسيم ميزانية المنظمة المقبلة إلى جزأين ، مصروفات إدارية وتشغيلية فكرة مفيدة . إذ يغطي الجزء الأول الإنفاق على الموظفين والأنشطة الادارية الجارية وعقد اجتماعات شتى الهيئات وما شابه ذلك ؛ في حين يشمل الجزء الثاني الأنشطة العملية الرامية إلى ضمان التحقق الدولي المنهجي من الامتثال للاتفاقية . وتقدّر أنصبة الدول في المصروفات الادارية على أساس قواعد وممارسات تمويل الأمم المتحدة . ويكون نصيب دولة ما لتغطية المصروفات التشغيلية معادلا تقريبا لمستوى المصروفات اللازمة للتحقق الدولي المنهجي في أراضي تلك الدولة الطرف .

وتمضي قدما الاعمال المتعلقة بالاحكام الختامية للاتفاقية ، وذلك في ظل التوجيه المباشر من رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ممثل بولندا الموقر ، السفير سويكا . وهكذا فإننا نرى أنه يمكننا أن نعوّل على إحراز تقدم أكيد في المفاوضات بحلول نهاية الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح . ومع ذلك فإنه لا يمكن اعتبار معدل سير المفاوضات مرضيا . ويعتقد الوفد السوفياتي أن من المهم كذلك الاستفادة القصوى من فترة ما بين الدورات لأغراض التفاوض . ونرى أنه يمكن لهذا الغرض أن نفيد من أربعة أسابيع على الاقل في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر من هذا العام بعد اتمام أعمال اللجنة الاولى في نيويورك وكذلك وعلى نحو عملي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأكمله . وإذا أريد لعمليات التحضير للعمل فيما بين الدورات أن تثمر بقدر أكبر فمن الضروري أن تُحدد مسبقا القضايا التي يتم التركيز عليها في فترة ما بين الدورات .

ونرى أن التقدم نحو وضع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية على طاولة المفاوضات يجب تكملته ودعمه .كذلك بجهود منسقة على نطاق دولي أوسع . وأحد المجالات التي يمكن أن تُبذل فيه هذه الجهود هو اتخاذ تدابير تكفل بناء الثقة والصراحة . ولتعزيز حل هذه المشكلة ، قدم الوفد السوفياتي في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ مذكرة بشأن تبادل البيانات المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها الآن . وقد أثارت هذه المذكرة اهتماما كبيرا ورد فعل واسعا . وقُدمت مقترحات مضادة مفيدة ولا سيما من وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الوثيقة CD/828 . ونحن على استعداد للموافقة على إدخال تعديلات على حجم وترتيب عملية تبادل البيانات المتعدد الأطراف التي اقترحناها ، آخذين في الاعتبار مقترحات مقدمة أخرى ، ولا سيما في إطار المخطط المبين في المقترح الذي أشرت إليه والمقدم من جمهورية المانيا الاتحادية ، والذي نص على الإعلان عن وجود أسلحة كيميائية على الاراضي الوطنية والاجنبية ، وعن العدد الإجمالي لجميع المرافق التي يقترح أن تشملها الاتفاقية المقبلة في تلك الدولة ، (مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، ومرافق تخزين الأسلحة الكيميائية ، ومصانع إنتاج المواد الكيميائية الواردة في الجداول ١ و ٢ و ٣ ، والمواد الكيميائية ، الخ) ، وكذلك أسماء المواد الكيميائية المنتجة لأغراض الأسلحة الكيميائية ، وأنواع الذخائر وعوامل الحرب الكيميائية ، وأسماء المواد الكيميائية المدرجة بالجدولين ٢ و ٣ والمنتجة في الصناعات التجارية ، وخطط وأساليب تدمير الأسلحة الكيميائية . بيد أنه يبدو لنا أن من المهم من حيث المبدأ أن تتضمن عملية تبادل المعلومات المتعددة الأطراف الإعلان عن أحجام مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وهو أمر هام بوجه خاص باعتباره تدبيرا من تدابير بناء الثقة وباعتباره نقطة إنطلاق للتفاوض بشأن عدد من الأحكام المحددة في الاتفاقية ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بترتيب تدمير المختزنات .

ويجب بالتأكيد أن تكون المعلومات المقدمة في إطار عملية تبادل البيانات المتعددة الأطراف دقيقة وصادقة . وفي هذا الصدد فإننا متفقون تماما مع الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة الموقر السفير فريدرسدورف في بيانه الذي أدلى به في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ . أما فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة مؤخرا من الولايات المتحدة بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية بها فنحن نقوم الآن بدراسة الوثيقة الأمريكية .

وثمة مجال آخر للجهود المبذولة خارج المفاوضات يمكن وصفه بأنه الاستعداد الأخلاقي والسياسي لبدء نفاذ الاتفاقية . ونحن نرحب بما ذكره ممثل النمسا الموقر في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ من أن حكومته "تعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة كيما تكون ضمن أول مجموعة من الدول توقع على الاتفاقية " . وسيكون مفيدا أن توضح الدول الأخرى موقفها في هذا الصدد .

إن إنتشار الأسلحة الكيميائية ، الذي أدى بالفعل إلى نتائج مأساوية ، أحدث مؤخرا مزيداً ومزيداً من القلق في جميع أرجاء العالم . وقد جرى الاعراب بصفة خاصة عن القلق بشأن هذا الموضوع في البيان الذي أدلى به الوزير الاسترالي للشؤون الخارجية والتجارة ، السيد هايدن ، الذي جرى تعميمه اليوم ، وأعرب كثير من الممثلين في مؤتمر نزع السلاح عن الانزعاج والشجب إزاء إنتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية . والوفد السوفياتي يوافقهم على ذلك . واننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الاستنتاج الصحيح الوحيد الذي ينبغي استخلاصه من ذلك هو أن من الضروري الإسراع بكل وسيلة ممكنة بإبرام اتفاقية بشأن فرض حظر شامل عالمي على الأسلحة الكيميائية باعتبار ذلك أفضل ضمان يعوّل عليه لعدم الانتشار وعدم الاستعمال . ونحن ندعو جميع المشتركين في المفاوضات إلى هذه المهمة . وإننا نلاحظ مع الارتياح أن هذا الاستنتاج ذاته قد توصل إليه اليوم ممثل إيطاليا الموقر ، السيد بوغلييسي .

ويظهر "حظر التجارب النووية" باعتباره البند الأول في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وقد أدرج هذا البند في جدول أعمال لجنة نزع السلاح في عام ١٩٦٢ ثم نُقل إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وعلى وجه الإجمال فإن هذا البند قد ظل مدرجا في جدول أعمال هيئة التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لأكثر من ٢٥ عاما . بيد أنه يجب أن نلاحظ مع الأسف الشديد أننا لم نتمكن قط خلال ربع قرن من أن نبدأ المفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، على الرغم من أن هذا هو بالضبط ما يتطلبه مركز المؤتمر نفسه . فما السبب في أن من غير الممكن تحريك العمل بشأن فرض حظر متعدد الأطراف على التجارب النووية ؟ فقد ظللنا لفترة طويلة يقال لنا إن العقبة الرئيسية هي عقدة التحقق . فلنلق نظرة على حالة الأوضاع في هذا الصدد .

لقد ظل فريق خبراء الاهتزازات يعمل تحت رعاية المؤتمر منذ عام ١٩٧٦ ، وأكمل مؤخرا دورته العادية السادسة والعشرين . وظل الفريق يؤدي عملا مفيدا في مجال إقامة شبكة دولية لتبادل المعلومات الاهتزازية بما في ذلك التحضير لتجربة تبادل بيانات المستوى الثاني . ولا ريب في أن هذا التبادل للبيانات الاهتزازية يمكن أن يقوم بدور هام في التحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب . إلا أننا لا يجب أن تغفل طرقاً أخرى قائمة . ففي ٧ تموز/يوليه من هذا العام ذكّرنا بهذه الحقيقة ممثل السويد ماج بريت شيورين ، على نحو صحيح للغاية عندما أشار إلى تبادل بناء للآراء في مؤتمر عقد في "لنكوبينغ" بالسويد في أيار/مايو من هذا العام . إذ قال ب . شيورين " تم التشديد في هذا المؤتمر على ضرورة التحقق الكافي ، ونوقشت أساليب شتى منها الرصد الاهتزازي والتحقق بالتوابع والتفتيش الموقعي" . وأود في هذا الصدد أن أذكركم بالمقترح الذي قدمناه في العام الماضي بإنشاء فريق خبراء علميين خاص لإعداد مقترحات عملية لنظام للتحقق من عدم إجراء تجارب نووية ، وكذلك إنشاء نظام دولي لرصد السلامة العالمية من الاشعاع باستخدام حلقات اتصال فضائية . واقتُرح أن يتكون الفريق من خبراء في ميادين الجيوفيزياء وكيمياء الإشعاع والاهتزازات القريبة المدى والإشعاع الجوي وما شابه ذلك . ونعتقد أنه ينبغي عدم الحكم على فعالية التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية بإمكانات كل من هذه الأساليب على حدة بل بامكاناتها جميعا .

وقد احتُفل مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب . وعند إبرام هذه المعاهدة إتضح أن من المستحيل الاتفاق على التحقق من حظر للتجارب الجوفية . وفي ذلك الوقت كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تأخذ بنهج مختلفة إزاء قضية التحقق . وكان من العسير للغاية إيجاد قاسم مشترك أو توازن في المصالح في هذا المجال . ويؤيد الاتحاد السوفياتي الآمن بنشاط التحقق المنّوع ، الوطني والدولي على السواء ، مع التفتيش الموقعي . وهكذا لم يعد التحقق عقبة أمام فرض حظر شامل على التجارب . ويسعى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى إنشاء هيئة فرعية خاصة يمكنها إجراء مفاوضات بشأن مسألة فرض حظر على التجارب النووية . وفي الوقت ذاته فإننا نأخذ في اعتبارنا الصعوبات الحقيقية التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في مناقشة هذه القضية . لذا فإننا نرى أن من الضروري التوصل إلى حل توفيقي سديد يأخذ في الاعتبار المقترحات القائمة في هذا الصدد . وأود أن أعرب عن تأييدي للمقترح المقدم من ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السيد فيغودا . (وكان في بادئ الأمر قد تقدم بهذا المقترح بطريقة غير رسمية بصفته رئيس المؤتمر في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وأعاد تأكيده في كلمته في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه من هذا العام) . ونحن نرى أن هذا المقترح يأخذ في الحسبان اهتمامات المجموعات المختلفة

من الدول ويتيح امكانية التوصل إلى حل توفيقي بشأن إنشاء هيئة عاملة في اطار البند ١ من جدول الأعمال . لقد كنا وسنظل من أنصار ايجاد حل جذري - أي فرض حظر فوري وشامل على التجارب النووية . لكننا لا ننهج نهجا متطرفا - كل شيء أو لا شيء . فنحن إذ نأخذ في حسباننا واقع ودرجات إستعداد الدول النووية الاخرى ، وأولها الولايات المتحدة ، فإننا نحبذ التسوية المتدرجة المرحلية لهذه المشكلة الهامة ، عن طريق حلول وسط مثل فرض حدود على عدد التجارب النووية وقوتها . وهذا هو السبب في أننا نجري مفاوضات ثنائية بشأن هذه القضية مع الولايات المتحدة الامريكية . فاذا ما تم التوصل إلى تفاهمات بشأن تدابير محسنة للتحقق من معاهدتي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ستسنح الفرصة للتقليل بشدة من الحدود العليا للتفجيرات النووية ومن عددها سنويا . وكلما حدث ذلك أسرع كان أفضل . وعلى أية حال ، فلن نكون مقصرين في هذا الشأن . غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون هدفا في حد ذاته . فنحن نرى أن من الضروري أن نتقدم بخطى أسرع نحو إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . وإن الاتحاد السوفياتي ، إذ يدرك أهمية وإلحاح هذه المشكلة ، مستعد لاغتنام أية فرصة لبلوغ هذا الهدف . ونحن نحبذ إجراء محادثات متوازية متعددة الأطراف وثنائية سوفياتية - أمريكية بشأن التجارب النووية ، وأيا كان الأمر ، فإن المفاوضات الثنائية يمكن ألا تؤدي إلا إلى تدابير ثنائية . بيد أن بعض الدول الاخرى تقوم أيضا بإجراء تجارب . وإلى جانب ذلك ، فإن فرض حظر متعدد الأطراف للتجارب النووية سيشكل وسيلة فعالة لمواجهة انتشار الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار النووي .

ونحن ننظر بعين التفهم إلى المقترح المقدم من المكسيك واندونيسيا وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وكذلك فنزويلا والداعي إلى تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ . وقد ذكر الاتحاد السوفياتي من قبل أنه يؤيد من حيث المبدأ فكرة توسيع نطاق معاهدة موسكو بتضمينها حظر للتجارب الجوفية . كذلك تجلّى نهجنا هذا خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تأييدنا للقرار ٣٦/٤٢ باء بشأن هذه القضية .

ولم يبق على انتهاء هذه الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح إلا ما يربو قليلا على شهر . فما هي النتائج التي سنحملها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ وما هو النجاح المحرز في وضع تدابير لنزع السلاح حتى نبلغه للمجتمع العالمي ؟ سيكون علينا قريبا أن نلخص النتائج المتحققة في هذا الجانب . وفي الفترة المتبقية حتى نهاية الدورة يعتزم الوفد السوفياتي أن يفعل كل ما في مقدوره لجعل نتائج الدورة الحالية جوهرية بقدر الإمكان .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على كلمته . أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، السفير أزيكيوي .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) : السيد الرئيس ، نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول الكلمة فيها منذ تعيينكم ممثلا لبلدكم في مؤتمر نزع السلاح ، فإنني أود قبل كل شيء أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بكم ، نيابة عن الوفد النيجيري ،إلى مؤتمر نزع السلاح . ويسر الوفد النيجيري بصفة خاصة أن يراكم ، الممثل الموقر لإندونيسيا البلد الذي تتمتع نيجيريا بأفضل العلاقات الودية معه ، ترأسون أعمال هذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . ونحن على ثقة بأنكم بمهارتكم الدبلوماسية وثراء تجربتكم ستتمكنون من توجيه أعمال المؤتمر بأنجع طريقة فعّالة . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ومساندته لكم في تصريف مسؤوليتكم .

وأرجو السماح لي باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتنان وفدي للطريقة الفاعلة التي قام بها سلفكم ، السفير تيجا من الهند ، بادارة أعمال المؤتمر في شهر تموز/يوليه . ونحن نأسف لكون السفير تيجا هو وزملاء موقرون آخرون ـ السفراء مايزستر من هنغاريا ، وأحمر من باكستان ، وتين تون من بورما ـ قد نقلتهم حكوماتهم من مؤتمر نزع السلاح إلى مهام أخرى . فنرجو لهم نجاحا أكبر في مهامهم الجديدة . كذلك يود الوفد النيجيري أن يرحب بالسفراء كوستوف من بلغاريا وريورو من كينيا ودي ريفيرو من بيرو الذين عينتهم حكوماتهم مؤخرا لمؤتمر نزع السلاح . ونحن نتطلع إلى العمل معهم .

وقبل إمعان النظر في بنود جدول أعمال هذا المؤتمر أود أن أعلق بإيجاز على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح والتي اختُتمت مؤخرا . وكما يمكننا أن نشهد جميعا ، عُقدت الدورة في مناخ دولي مؤات للغاية وفي فترة ملائمة للغاية في تاريخ عملية نزع السلاح . ذلك أن العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد تحسنت كثيرا ، وهي التي كثيرا ما كانت مريرة وتعوق باستمرار إحراز تقدم في جهود نزع السلاح ، فنجم عن هذا ، النجاح في ابرام المعاهدة التاريخية المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية مما حرّك العملية الفعلية لنزع السلاح النووي . كذلك فإنه يجري تكثيف الجهود من أجل عقد اتفاق بشأن إجراء تخفيض قدره ٥٠ في المائة في الأسلحة النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين .

وكانت نيجيريا ، وأعتقد عدة بلدان أخرى أيضا ، تأمل أن ينعكس الزخم المتولد عن هذه التطورات الهامة التي سبقت الدورة الاستثنائية الثالثة على أعمال

الدورة بما يكفل اختتامها بنجاح . ولذا فإن مما يؤسف له أن الدورة قد عجزت عن اعتماد وثيقة تحظى بتوافق الآراء يكون من شأنها إعطاء مزيد من الزخم اللازم لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف ، مما يعزّز ويكمّل المنجزات المتحققة في العملية الثنائية . وبقدر ما لا نستطيع إخفاء خيبة أملنا إزاء عجز الدورة عن اعتماد وثيقة ختامية يكون مع ذلك من الخطأ ومن المضلّل ، أن يستنتج أحد أن الدورة قد فشلت . ففي الواقع أنه يكون من غير الواقعي اغفال التقدم الهائل الذي تحقق خلال الدورة الاستثنائية لمجرد أنه لم تتم الموافقة حين انتهى الوقت على بضع فقرات من مشروع وثيقة الدورة المكون من ٦٧ فقرة والذي قدمه رئيس اللجنة الجامعة ، السفير أحمد من باكستان .

إن اشتراك رجالات على مستوى رفيع للغاية يشهد على الأهمية التي علقها المجتمع الدولي على الدورة وعلى عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف . كذلك كشفت المناقشة العامة عن أن المجتمع الدولي كان أكثر قلقا من أي وقت مضى على صون البشرية والحضارة . وأولي للتحقق مكان بارز خلال الدورة وظهر توافق آراء يطلب من الأمين العام أن يضطلع ، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، بإجراء دراسة متعمقة لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق . وأكد وزير خارجيتنا ، فيما أسهم به في المناقشة العامة في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، على أهمية التحقق في اتفاقات نزع السلاح . بيد أنه أعرب عن رأي مفاده أن التحقق لا يمكن أن يكون بديلا عن إرادة الدول لبلوغ اتفاق ، أو أن يفي مع حسن النية ، بتعهداتها في هذه الاتفاقات .

وقد ظل وفدي يرى دائما أن عبء رصد الامتثال لأحكام أي اتفاق لنزع السلاح يقع بصورة رئيسية على الأطراف . بيد أنه حتى في اتفاقات نزع السلاح الثنائية التي تمس الأسلحة النووية ، فإن الخوف العالمي الذي يتسبب فيه وجود هذه الفئة من السلاح وإمكانية استخدامها تجعل مما لا بد منه الإصرار على إيلاء دور لآلية تحقق متعددة الأطراف تتبع الأمم المتحدة . ومن المحتمل أن يتكرر في كثير من الاتفاقات اللاحقة النص على التحقق بالتحدي ، الذي يبرز في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وهذا مجال ملائم تقوم الأمم المتحدة فيه بدور . ومن الجلي أن اللجوء إلى التحدي لن يكون مقبولا ببساطة لدى أي من طرفي الاتفاق . غير أنه إذا نشأت هذه الحالة ، فإن وجود طرف ثالث للتفتيش يؤخذ من آلية الأمم المتحدة سيكون أمرا مطمئناً . وهذا لا يتطلب جهازا باهظ التكلفة في الأمم المتحدة ، وخاصة في هذه المرحلة الأولية من نزع السلاح النووي . ولكنه يتطلب إدراكا من الدولتين العظميين لكون الأمم المتحدة تجسد المصالح الدولية في ميدان نزع السلاح النووي .

ولعلكم تذكرون أن توافقاً في الآراء ظهر كذلك خلال الدورة على أن مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف في المجتمع الدولي ، ما زال محفلا لا غنى عنه في ميدان نزع السلاح ، وحثّ المؤتمر على تكثيف أعماله بشأن شتى البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله . وينتظر المجتمع الدولي من هذا المؤتمر نتائج سريعة وإيجابية . ولذا ينبغي أن نعيد تكريس أنفسنا للأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها هذا المؤتمر وأن نتعهد بالعمل في تواؤم استجابة للتطلعات العميقة للانسانية - وهي تحقيق السلم والأمن .

وقد صادف يوما ١ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذكرتين السنويتين العاشرة والخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، على التوالي . ونيجيريا طرف في الاتفاقيتين كلتيهما ، وكانت في الواقع أول دولة من بين الأعضاء الـ ٤٠ في مؤتمر نزع السلاح تصدّق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ . وكانت نيجيريا تأمل أن تساعد المعاهدتان كلتاهما على إيجاد عالم أكثر أمنا عن طريق الاثناء عن إجراء تجارب أخرى للأسلحة النووية ومن ثم إنهاء الانتشار سواء أكان رأسيا أم أفقيا . فالمعاهدتان تفرضان التزامات محددة على الحكومات الوديعة لهما تفرض ، في جملة أمور ، على الدولتين الرئسيتين الحائزتين للأسلحة النووية أن " ... تسعيا إلى تحقيق الكف عن جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أبد الدهر وأن تواصلا المفاوضات لتحقيق هذه الغاية " .

ومنذ بدء سريان هاتين المعاهدتين وتجارب الأسلحة النووية ، ولا سيما من جانب الدولتين العظميين ، مستمرة دون هوادة مما نتج عنه تكديس هائل في الأسلحة النووية ، وإلى إتقانها بدرجة لم يسبق لها مثيل من حيث الدقة والفتك ، مما وضع البشرية على شفا الكارثة .

ومهما قيل من أنه لم تظهر دول جديدة حائزة للأسلحة النووية منذ بدء سريان معاهدة عدم الانتشار ، فإنه من قبيل تعليل النفس بالأماني أن يتصور المرء أن كل شيء على ما يرام في نظام عدم الانتشار . فالتقارير المستمرة التي يسمعها المرء عن برامج السلاح النووي لدى جنوب أفريقيا لم يعد من الممكن تجاهلها . وإن نيجيريا يساورها القلق بصفة خاصة حول توازن الأمن في المنطقة الافريقية حيث يتواصل البرنامج النووي لنظام جنوب أفريقيا دون قيد أو كلل .

وإذا أريد زيادة منع انتشار الأسلحة النووية فينبغي لنا حينئذ أن نبدأ حالا في إجراء مفاوضات عاجلة بشأن فرض حظر على التجارب النووية . ولا خلاف على أن حظر

التجارب النووية سيقوض الأجهزة التي تتولى التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنظمة جديدة وبذلك سينشئ الثقة التي تمس الحاجة إليها من أجل التقدم في ميدان نزع السلاح .

ويدرك الوفد النيجيري أن ثمة مفاوضات ثنائية تجري بالفعل بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية بشأن مسألة فرض حظر على التجارب النووية . بيد أنه مما يؤسف له أن نهج الخطوة خطوة الذي تعتمدانه والذي يسمح بالتجارب بقوة متفق عليها وعلى فترات زمنية محددة إنما يؤدي إلى الترخيص باجراء التجارب النووية ولن يحول بالضرورة دون التحسين النوعي للأسلحة النووية . أما القضية محل النقاش فهي الحظر العام للتجارب النووية . وما دام الموضوع يهم مصالح الأمن الحيوية لجميع الدول فإنه يقع بصورة أكثر ملاءمة في نطاق عمل هذا المؤتمر . لذا فإنه لا ينبغي أن يحدث مزيد من التأخير في إنشاء هيئة فرعية للبدء في مفاوضات فعالة بشأن فرض حظر على التجارب النووية . ويعتقد وفدي أنه يجب إيلاء الأولوية القصوى لمسألة ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية نظرا إلى أنها ستعزّز الثقة المتبادلة ليس بين الدولتين العظميين فحسب بل وفي جميع المناطق .

والأسلحة الكيميائية هي أسلحة تدمير شامل تلي الأسلحة النووية من حيث فتكها . وقد حُظر استعمال هذه الأسلحة المرعبة بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وظل عقد اتفاقية في هذا الشأن موضع تفاوض خلال العقدين الماضيين . وعلى الرغم من أنه قد جرى إحراز تقدم كبير في إعداد الاتفاقية في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وأصبح إبرامها الآن على مرمى البصر ، فإن التقارير المؤكدة عن استخدام أسلحة كيميائية بصورة متواصلة في الحرب يبرز بطريقة مؤسفة حقا الضرورة الملحة للإسراع بخطى العمل لضمان إبرام إتفاقية بخصوص هذا البند في وقت مبكر . ونحن نأمل أن تكثف اللجنة المخصصة جهودها للفراغ من الأعمال المعلقة بشأن الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . ويتطلب الأمر في هذه المرحلة أن تسود روح التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية الأكثر نضجا للتغلب على الخلافات المعلّقة .

وأود الآن أن أسترعي انتباهكم وانتباه زملائنا إلى مسألة الأسلحة الإشعاعية . فنيجيريا تعلّق أهمية عظيمة على مسألة الإبقاء السري والعدائي للنفايات المشعة في المنطقة الافريقية . وتحتاج أفريقيا إلى مساندة المجتمع الدولي في الحفاظ على موقفها ضد مخاطر المواد التي لا تنتجها والتي هي غير مؤهلة تكنولوجيا لتناولها . ويلاحظ وفدي مع الارتياح التوصل خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح إلى توافق آراء بشأن خطر الاشعاع الناتج عن الالقاء السري للنفايات النووية .

وكما ندرك جميعا ، فإن اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ظلت تعمل في إعداد اتفاقية لا تحظر فقط استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستخدامها بل إنها وهذا هو الأهم ، تحظر جميع طرق شن الحرب الإشعاعية . وأنا أقول هنا " وهذا هو الأهم " لمجرد أن الأسلحة الإشعاعية بهذا الوصف لا وجود لها حتى الآن ، في حين تم تحديد طريقتين أخريين لشن الحرب الاشعاعية . وتنطوي إحدى هاتين الطريقتين على الهجوم على المنشآت النووية . ويجري التفاوض الآن بشأن حظر الهجمات على هذه المنشآت ، في اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية في إطار فريق الاتصال باء .

إن التأثير الفتاك للإشعاع والذي سينجم عن الالقاء العدائي للنفايات المشعة يجعل الالقاء العدائي لهذه النفايات أو استخدامها في المنازعات المسلحة وسيلة فعالة لشن حرب إشعاعية ، فالقاء نفايات مشعة لأغراض عدائية هو مسألة تثير قلقا شديدا لنيجيريا ، ونحن نعتقد أن بلدانا أخرى كثيرة تشاركنا هذا القلق ، ولذا فإننا نرى أنه لا بد من التصدي لهذه القضية بطريقة واضحة لا يكتنفها غموض في اتفاقية الأسلحة الإشعاعية التي يقوم بدراستها فريق الاتصال ألف . وتعتقد نيجيريا أنه ينبغي أن يكون من الأمور الأساسية أن تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية بألا تلقي أبدا ، وتحت أي ظرف ، نفايات مشعة لأغراض عدائية أو في نزاع مسلح في اقليم دولة أخرى .

ولم يعد بالإمكان إخفاء قضية الفضاء الخارجي أو التستر عليها بالبلاغة . ولم يعد بوسعنا إنكار أن النظام القانوني الذي ينظّم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي غير كاف إلى حد بعيد لمهمة منع حدوث سباق تسلح هناك . فقد تخلّف النظام القانوني عن ملاحقة تطورات سريعة في العلم والتكنولوجيا لم تكن مرئية عند وضع المعاهدات . وعلى الرغم من أن الأنشطة العسكرية التي تحدث في الفضاء حاليا لا تشمل حتى الآن استخدام أسلحة ، فإنه يكون من الملائم زمنيا في هذه المرحلة اعتماد تدابير ضرورية لمنع إمتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . فمثل هذا السباق سيكون باهظ التكاليف إلى أبعد حد ومزعزعاً للاستقرار على نحو بالغ . والفضاء الخارجي هو التراث المشترك للانسانية ويجب أن يقتصر استخدامه على الأغراض السلمية لمصلحة الانسانية . ولا ينبغي أبدا السماح للأماكن الحدودية الأخيرة للانسانية أن تصبح ساحة لسباق التسلح . ونحن نأمل أن يجري منح اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ، في أقرب وقت ، الولاية الملائمة كيما تدرس هذه المسألة دراسة جادة .

ويسر الوفد النيجيري أن يلاحظ العمل النشط الجاري حاليا في اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية بغية فتح الطريق المسدود الذي ظل يؤثر على هذا البند طوال العقد الماضي . وكما تعلمون بلا شك ، فإن الوفد النيجيري كان قد قدم مقترحا خلال

دورة عام ١٩٨٧ (CD/768) يحدد فئات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حسب تنوع أوضاعها الأمنية ، ويقترح تعهدات تلتزم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة . وقد أخذ ذلك المقترح في الاعتبار الشروط المختلفة التي تفرضها الدول الحائزة للأسلحة النووية في شتى إعلاناتها الانفرادية ، وكان يهدف إلى كسر الركود في هذه المسألة . وخلال دورة الربيع لهذا العام ، قدم الوفد النيجيري مرة أخرى خياراً بديلاً مفاده أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تطرح جانبا إعلاناتها الانفرادية المختلفة من أجل تيسير إجراء مفاوضات فعالة بشأن اتفاقية ما واعتماد هذه الاتفاقية على أساس صيغة مشتركة . وبمقتضى هذا الخيار يكون من حق الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسجّل تحفظات عند التصديق على الاتفاقية . ونحن نأمل أن يقوم المجتمع الدولي في نهاية المطاف بوضع تدابير فعالة تطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

وختاما لهذه الكلمة ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أنني إذ أنتمي إلى بلد درج على تكريس نفسه لقضية السلم الدولي ، فإننا سنواصل بذل أفضل مساعينا لضمان المشاركة البناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم . طلب ممثل الهند الكلمة . وأنا أعطيه الكلمة .

السيد سود (الهند) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهديكم تهاني وفدي بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس . ونحن سعداء حقا لأن نرى ممثل اندونيسيا الموقر الذي تتمتع معه الهند بروابط ثنائية وثيقة قوامها الصداقة والتعاون ، يترأس مداولاتنا . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في تصريف مسؤولياتكم . كذلك اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لشكر الوفود على كلماتهم الرقيقة الموجهة للسفير تيجا والتي نُقلت إليه كما ينبغي .

لقد رأى ممثل باكستان الموقر أن من الملائم أن يشير ، في هذا المحفل الذي هو أساسا متعدد الأطراف بالضرورة ، مسائل ذات طبيعة ثنائية بحتة بين الهند وباكستان . وهذه مسائل تتعلق بالعلاقات الهندية ـ الباكستانية التي لها تاريخ فريد نظراً إلى عوامل محددة صاحبت تقسيم شبه القارة . وهذه أيضا مسائل أكثر عمقا وأوسع نطاقا من مجرد البرامج النووية التي يضطلع بها البلدان .

وعلى حد علمي فقد ظلت الهند وباكستان تعكف لبضع سنين على المهمة الصعبة المتمثلة في إرساء أساس سليم ودائم وشامل لتحسين علاقاتهما الثنائية . ولا ييسر من هذه المهمة اطلاقا اختيار هذا المحفل ، كما فعل ممثل باكستان ، لعرض آراء وفده بشأن مسائل تحظى حاليا باهتمام ثنائي . ولا أعتزم أن أحذو حذو ممثل باكستان الموقر . ولذا فإنني سأقتصر على ممارسة حقي في الرد وإذ أفعل ذلك ، بقدر ما يمكن من الايجاز فإنني سأقتصر على شرح أساسيات سياسة الهند .

أولا ، لقد أعلن كل رئيس وزراء للهند منذ استقلالنا أمام برلماننا أن أنشطة الهند النووية موجهة فقط للأغراض السلمية . وتتفهم معظم الحكومات تماما هذه السياسة . ويعلم الخبراء أن برنامج الطاقة النووية في الهند ليس أمراً جديداً وإنما هو عنصر لا يتجزأ من استراتيجية الهند الإنمائية . وقد نوقش برنامج تطوير الطاقة النووية حتى عام ٢٠٠٠ في برلماننا . وفضلا عن ذلك ، فإنه تديره وزارة مدنية . وهذه الجوانب تضفي على برنامجنا لتطوير الطاقة النووية طابعاً علنياً على نحو يتميز بشكل حاد عن برنامج باكستان .

وثانيا ، إنه لا يبدو أن من الأسباب الوجيهة أن تحاول الهند تهدئة مخاوف باكستان التي توحي بها لنفسها وذلك بأن تقبل مقترحاتها بالانضمام إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، أو التوقيع على معاهدة عدم الانتشار ، أو الموافقة على الضمانات الكاملة ، أو قبول عمليات التفتيش المتبادل ، أو حظر إقليمي للتجارب النووية . إن معارضة الهند من حيث المبدأ لمعاهدة عدم الانتشار قد ظلت متساوقة وهي تقوم على مبادئ عدم التمييز والمعاملة المتساوية . أما موقف الهند فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فهو يتمشى مع أحكام الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وقد جرى الاعلان عن مواقفنا من هذه الجوانب والجوانب الأخرى المتصلة بها في محافل أخرى ولا أعتزم تكرارها هنا .

ومع هذا فإن من الخطأ الجسيم تصور أن تحسين العلاقات الهندية ـ الباكستانية يتوقف على المسألة النووية وحدها . فثمة مسائل أخرى كثيرة تؤثر في علاقاتنا الثنائية . وإضفاء السمة الاقليمية أو المتعددة الأطراف على هذه المسائل لن يحسن بالتأكيد العلاقات الثنائية التي يمكن ، على العكس من ذلك ، أن تزداد تعقيدا .

ويود وفدي العودة إلى هذه المسألة في تاريخ لاحق ، إذا كان ذلك ضروريا .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . هل يرغب أي عضو آخر في أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا أرى أحدا يريد ذلك .

لقد عممت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تضم قائمة بالجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم . وكالعادة فإن هذا الجدول الزمني إرشادي فحسب وقابل للتغيير إن لزم الأمر . فإن لم يكن ثمة اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : كما ذكرت في جلستنا العامة يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع ، فإننا سنعقد الآن ، بعد رفع هذه الجلسة العامة مباشرة ، جلسة غير رسمية تُخصص للنظر في جميع جوانب تسيير الأداء المحسن والفعال لأعمال المؤتمر ، بما في ذلك التقريران اللذان قدمتهما مجموعة السبعة (CD/WP.286 و CD/WP.341) فضلا عن نظر المؤتمر مستقبلا في هذا الموضوع .

وقد اقترح منسق المجموعة الغربية أن تُعقد يوم الخميس ١٨ آب/أغسطس الجلسة غير الرسمية التالية المتعلقة بالأداء المحسن والفعال لأعمال المؤتمر ، والتي كان محددا لها يوم الثلاثاء ١٦ آب/أغسطس . وكما نعلم جميعا فإن الجدول الزمني لجلساتنا إرشادي فقط وقابل للتغيير حسبما يكون مناسبا . فهل أعتبر أن المؤتمر يوافق على إعادة جدولة الجلسة غير الرسمية التالية المتعلقة بالأداء المحسن والفعال لأعمال مؤتمر نزع السلاح ، كما هو مقترح أعلاه ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٦ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠